

موقف الإمام الطبري
من تعدد أسباب النزول في تفسيره
مقارناً ببعض التفاسير الأخرى

تاريخ قبوله للنشر ٢٠٠٢/٩/١٦

تاريخ تسلّم البحث ٢٠٠٢/٣/٢٠

فرمان اسماعيل إبراهيم*

Abstract

This study involves an introduction that gives a brief account of the life of Tabari and the reasons of Nuzoul.

The first part dealt with his position from the inaccuracy of narratives, depending on the general appearance of verses and approving entering narratives into generality.

The second part dealt with his methodology when narratives are right with no conflicts.

The third part dealt with his dependence on right narratives when there are weak ones with them.

The fourth part showed his opinion when there were many narratives of the reason for the verses, when some overly contradict the verse, he chose those that agree with its general appearance regardless of the strength of others.

The fifth part showed that he sometimes mentioned reasons for Nuoul without combining them.

The conclusion showed the most important results of the study.

ملخص

يتضمن هذا البحث تمهيداً يحتوي على نبذة مختصرة عن حياة الطبري، مع التعريف بأسباب النزول.

وقد تناول القسم الأول: الحديث عن موقفه في حالة عدم ثبوت الروايات فإنه يعتمد ظاهر سياق الآية وعمومها، ويُجَوِّز دخول الروايات في ذلك العموم.

وتضمن القسم الثاني: بيان منهجه عندما تكون الروايات صحيحة، ولا يوجد تعارض بينها، فإنه يجعلها جميعاً أسباباً للآية.

أما القسم الثالث: فكان للحديث عن ترجيحه الرواية الصحيحة، عندما تكون معها روايات أخرى ضعيفة، ويُجَوِّز دخول الروايات الضعيفة في سبب النزول.

وكان القسم الرابع: لبيان موقفه عندما ترد روايات كثيرة في سبب نزول الآية، ظاهر بعضها التعارض مع الآية، فإنه يختار الرواية التي توافق ظاهرها، بصرف النظر عن كون غيرها أقوى سنداً منها، أو لا. ويبيّن القسم الخامس: أنه في بعض الأحيان يذكر الروايات، ولا يجمع بينها، ولا يرجح إحداها. أما الخاتمة فقد سجلت فيها أهم النتائج.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد:

فلا يخفى ما لأسباب النزول من أهمية، في فهم خاتم الكتب السماوية، فبواسطتها تتضح معانيه، وتعرف أهدافه ومراميّه، لذلك فقد نقل رواياتها العلماء، وكشفوا بها ما في بعض المعاني من خفاء.

ومن هؤلاء شيخ أهل التفسير، الإمام الكبير محمد بن جرير، الذي ذكر في تفسيره كثيراً من الروايات، التي أوردها أثناء تفسيره الآيات.

غير أن الدارس قد يجد أسباباً عدة، لآيات من القرآن أو آية واحدة، فيحتاج إلى الوقوف على جهود السابقين، ومن تبعهم من اللاحقين، لمعرفة المنهج الذي سلكوه، والطريق الذي اتبعوه، عند تعدد الأسباب، لبعض آيات الكتاب، لما يترتب على ذلك من نفع عظيم، في فهم آيات الذكر الحكيم.

لذلك فقد اخترت هذه المسألة موضوعاً لبحثي، وجعلت تفسير الطبري ميداناً لدراستي، لما له من الفضل والقدم، وطول الباع ورسوخ القدم، ولم أهمل غيره من التفاسير، معترفاً بالنقص والتقصير، وسميته (موقف الإمام الطبري من تعدد أسباب النزول في تفسيره مقارناً ببعض التفاسير الأخرى).

وقسمته إلى تمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة.

تضمن التمهيد: نبذة مختصرة عن حياة الطبري، وتعريف بأسباب النزول.

وكان المبحث الأول: لبيان موقفه عندما لا تثبت الروايات الواردة.

وخصصت المبحث الثاني: للكلام على كون أكثر الروايات صحيحة ولا تعارض بينها.

وجعلت المبحث الثالث: للحديث عما إذا كانت أكثر الروايات ضعيفة، ولا تعارض بينها.

وبين المبحث الرابع: منهجه عندما ترد روايات بعضها يوافق ظاهر الآية، وبعضها يخالفه.

وتضمن المبحث الخامس: إيراده روايات متساوية في الصحة.

أما الخاتمة، فقد ذكرت فيها أهم النتائج.

هذا وأسأل الله العلي القدير، العون والتيسير، فهو نعم المولى ونعم النصير.

الباحث

تمهيد

يتضمن التعريف بالطبري، وبأسباب النزول:

١. نبذة مختصرة عن حياة الطبري ومنهجه في التفسير

أ. هو الإمام محمد بن جرير بن يزيد بن غالب الطبري^(١).

ولد بأمل طبرستان^(٢) سنة (٢٢٤هـ) وبدأ يطلب العلم منذ الصغر فسمع من علماء بلاده وما جاورها، ثم بدأ الرحلة في طلب العلم، فرحل إلى بغداد والبصرة وواسط والشام ومصر، فأخذ عن كثير من علمائها، كمحمد بن حميد الرازي، وأبي كريب، ويونس بن عبد الأعلى^(٣).

وكان رحمه الله على درجة كبيرة من الحرص والذكاء وقوة الحفظ، مصحوباً بالزهد والورع والجهر بالحق.

وقد أثنى عليه كثير من العلماء، أكتفي بذكر ما قاله الخطيب البغدادي^(٤) (كان

موقف الإمام الطبري من تعدد أسباب النزول في تفسيره فرمان اسماعيل إبراهيم

أحد الأئمة الأعلام، يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها، وصحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها.. عارفاً بأيام الناس وأخبارهم^(٥) له مؤلفات كثيرة، أشهرها التفسير والتاريخ.

وكان رحمه الله قد استوطن بغداد، وتصدر للتصنيف والتدريس، حتى توفي سنة (٣١٠هـ)^(٦).

ب. أما منهجه في تفسيره فإنه كان يعتمد على المأثور من التفسير، فيفسر القرآن بالقرآن والقرآن بالسنة، وبأقوال الصحابة والتابعين، وتشمل هذه الروايات ما يورده من أسباب النزول في تفسيره.

وما يميزه في ذلك أنه يسوق الروايات بأسانيدھا ويرجح بينها في أحيان كثيرة، ويستعين بعلمه الواسع في اللغة العربية لبيان المعنى الراجح للآية ويذكر اختلاف النحاة ويناقش ويرجح، ويكثر من الاستشهاد بالشعر العربي.

ويورد القراءات ويبين الراجح منها لأنه كان عالماً بالقراءات.

ويذكر الآراء الفقهية ويبين الراجح منها لأنه كان فقيهاً أيضاً.

٢. التعريف بأسباب النزول:

أ. معنى سبب النزول، والفرق بينه وبين المناسبة

١. آيات القرآن على قسمين:

قسم نزل ابتداءً

وقسم نزل عقب حادثة أو سؤال^(٧)، وهذه الحادثة أو السؤال سماها العلماء:

سبب النزول. ومعنى ذلك (أن حادثة وقعت في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم-، أو سؤال وجه إليه، فنزلت الآية أو الآيات من الله تعالى ببيان ما يتصل بتلك الحادثة، أو جواب هذا السؤال)^(٨) ويشترط فيه نزول (الآية أيام وقوعه)^(٩).

أما مناسبات الآيات فيقصد بها صلة الآية بما قبلها وما بعدها، وعلاقة فاتحه السورة بخاتمتها، وعلاقة آخر السورة بأول السورة التي تليها، وبالنظر إلى معنى مناسبة الآيات يدرك المرء انها مسألة عقلية، ولم يرد فيها نقل فقط، أما أسباب النزول فإنها تعتمد على النقل في الدرجة الأولى، وهذا هو الفرق الأول وهو الأساس في التفريق بينهما^(١٠).

ومثال المناسبة ما ذكره الألويسي في كلامه على قوله تعالى (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ) [آل عمران: ٩٦]، وارتباطها بما قبلها وهو قوله تعالى (قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) [آل عمران: ٩٥] بقوله (ووجه ربطها بما قبلها إن الله تعالى أمر الكفرة باتباع ملة إبراهيم، فمن ملته تعظيم بيت الله تعالى الحرام فناسب ذكر البيت وقضله)^(١١).

ب. ولأسباب النزول فوائد:

منها: معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم. ومثال ذلك ما ورد عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: انه أتى على نفر من الأنصار والمهاجرين فقالوا تعال نطعمك ونسقيك خمرًا، فإذا رأس جزور مشوي عندهم وزق من خمر، قال فأكلت وشربت معهم، قال فذكرت الأنصار والمهاجرين عندهم، فقلت المهاجرون خير من الأنصار، قال فأخذ رجل أحد لحبي الرأس فضربني به فجرح أنفي، فأنتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فأنزل الله عزوجل (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ)^(١٢) [المائدة: ٩٠-٩١].

ومنها: الوقوف على المعنى، وإزالة الإشكال ولذلك قال الواحدي^(١٣) (هي أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها)^(١٤). من ذلك ما حكى أن بعضهم كان يقول إن الخمر مباحة، ويحتج بقوله تعالى: (لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) [المائدة: ٩٣] وخفي عليهم سبب نزولها، فانه يمنع من ذلك، وهو: أنه لما نزل تحريم الخمر قالوا كيف بأخواننا الذين ماتوا وهي في بطونهم، وقد أخبر الله أنها رجس، فأنزل الله تعالى: (لَيْسَ عَلَى

موقف الإمام الطبري من تعدد أسباب النزول في تفسيره فرمان اسماعيل إبراهيم
الذين آمنوا..(١٥).

ومنها: معرفة من نزلت فيه الآية على التعيين حتى لا يشتبه بغيره كقوله تعالى
(وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ...)
[الأحزاب: ٣٧] فالنعم عليه في الآية هو زيد بن حارثة رضي الله عنه(١٦).

ومنها: تيسير الحفظ وتسهيل الفهم وتثبيت الوحي في ذهن كل من يسمع الآية
إذا عرف سببها، وذلك لأن ربط الأسباب بالمسببات، والأحكام بالحوادث، والحوادث
بالأشخاص والأزمنة والأمكنة، كل أولئك من دواعي تقريب الأشياء وانتقاشها في
الذهن، وسهولة استذكارها عند استذكار مقارنتها في الفكر(١٧).

ومنها: دفع توهم الحصر. قال الإمام الشافعي رحمه الله، في معنى قوله
تعالى (قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْنًا أَوْ دَمًا
مُسْفُوحًا...) [الأنعام: ١٤٥]

إن الكفار لما حرموا ما أحل الله، وأحلوا ما حرم الله، وكانوا على المضادة
والمحادة، جاءت الآية مناقضة لغرضهم، فكأنه قال: لا حلال إلا ما حرمتهم، ولا
حرام إلا ما أحللتهم، والغرض المضادة، لا النفي والاثبات على الحقيقة.

ج. طريق معرفة سبب النزول:

لا يمكن معرفة أسباب النزول إلا عن طريق الرواية، قال الواحدي (ولا يحل
القول في أسباب نزول الكتاب، إلا بالرواية والسماع)(١٨). فإن روي سبب النزول
عن صحابي فهو مقبول وإن لم يعتضد أي لم يعزز برواية أخرى تقويه، وذلك لأن
قول الصحابي فيما لا مجال للاجتهاد فيه حكمة حكم المرفوع، أما إذا روي سبب
النزول بحديث مرسل، أي سقط من سنده الصحابي وانتهى إلى التابعي فحكمه ألا
يقبل إلا إذا صح واعتضد بمرسل آخر، وكان الراوي له من أئمة التفسير الآخذين
عن الصحابة(١٩).

د. صيغة سبب النزول:

صيغة سبب النزول إما أن تكون صريحة، أو غير صريحة.

فالصريحة: التي يعبر عنها بقولهم: سبب نزول الآية كذا، أو تستخدم فيها فاء التعقيب، كأن يقول الراوي: حدث كذا فنزلت الآية، ونحو ذلك.

أما الصيغة غير الصريحة، فهي التي يعبر عنها بقولهم: نزلت الآية في كذا، أو أحسب أن الآية نزلت في كذا، فهذه الصيغة ليست قطعية، وإنما هي محتملة، أي يمكن أن تكون سبب نزول ويمكن أن يقصد بها بيان معنى الآية، يوضح ذلك قول ابن تيمية^(٢٠) (وقولهم نزلت هذه الآية في كذا يراد به تارة: أنه سبب النزول، ويراد به تارة: أن ذلك داخل في الآية وإن لم يكن السبب، كما تقول عني بهذه الآية كذا، بخلاف ما إذا ذكر سبب نزلت عقبه، فإنهم كلهم يدخلون ذلك في المسند)^(٢١).

هـ. تعدد أسباب النزول

إذا وردت أسباب متعددة للآية، فإنه يتبع ما يأتي:

١. ينظر إلى العبارة الواقعة، فإنْ عبر أحدهم بقوله: نزلت في كذا، والآخر نزلت في كذا، فإنْ هذا يراد به التفسير لا ذكر أسباب النزول، فلا منافاه بين قولهما. لأن هذه (صيغة محتملة فما دام اللفظ تستوي فيه الداللتان بالتفسير وسبب النزول فلا يجوز أن يحدد فيه معنى دون غيره إلا بقرينة، وهذا هو شأن الألفاظ المشتركة)^(٢٢).

٢. وإنْ عبر واحد بقوله: نزلت في كذا، وصرح الآخر بذكر سبب خلافه فهو المعتمد. مثال ذلك ما أخرجه الشيخان عن جابر رضي الله عنه -قال كانت اليهود تقول من أتى امرأة من دبرها في قبلها جاء الولد أحول فأنزل الله تعالى (نَسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أُنْثَىٰ شَنْتُمْ) [البقرة: ٢٢٣]^(٢٣) وما أخرجه البخاري عن ابن عمر -رضي الله عنه- قال أنزلت (نَسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ...) في إتيان النساء في^(٢٤) وفسر أن معنى: في: أي في أدبارهن^(٢٥)، فالمعول عليه في بيان السبب هو رواية جابر لأنها صريحة في الدلالة على المسبب^(٢٦).

٣. إنْ ذكر واحد سبباً، وآخر سبباً غيره، فإنْ كان إسناد أحدهما صحيحاً دون الآخر، فالصحيح المعتمد. ومثال ذلك ما أخرجه الشيخان أنه اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم - فلم يقم ليلة أو ليلتين، فأنته امرأة فقالت يا محمد ما

أرى شيطانك إلا قد تركك، فأنزل الله تعالى (والضحى، والليل إذا سجى، ما ودَّعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى) [الضحى: ١-٣] ^(٢٧) وأخرج الطبراني: أن جرواً دخل بيت النبي -صلى الله عليه وسلم- فمكث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة أيام لا ينزل عليه الوحي، فقال: (يا خولة -خادمتة- ما حدث في بيت رسول الله جبريل لا يأتيني) فقلت في نفسي لو هيأت البيت وكنسته فأهويت بالمكنسة تحت السرير فأخرجت الجرو، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ترعد لحيته، فأنزل الله (والضحى) إلى قوله (فترضى) ^(٢٨). قال ابن حجر (قصة إبطاء جبريل بسبب الجرو مشهورة، لكن كونه سبب نزول الآية غريب بل شاذ ومردود بما في الصحيح والله اعلم) ^(٢٩).

٤. أن يستوي الإسنادان في الصحة، فيرجح أحدهما بكون راويه حضر القصة، أو غير ذلك. ومثال ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: كنت أمشي مع النبي -صلى الله عليه وسلم- بالمدينة وهو يتوكأ على عسيب فمر به نفر من اليهود، فقال بعضهم لو سألتموه، فقالوا حدثنا عن الروح، فقام ساعة ورفع رأسه، فعرفت أنه يوحى إليه، حتى صعد الوحي ثم قال: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وما أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا) [الإسراء: ٨٥] ^(٣٠). وأخرج الترمذي عن ابن عباس -رضي الله عنه- قال: قالت قريش لليهود أعطونا شيئاً نسأل عنه هذا الرجل، فقالوا اسألوه عن الروح، فسألوه فأنزل الله (ويسألونك عن الروح...) ^(٣١). وقد رجح بأن ما رواه البخاري أصح، وبأن ابن مسعود كان حاضر القصة ^(٣٢).

٥. أن يمكن نزولها عقب السببين، والأسباب المذكورة، بأن لا تكون معلومة التباعد. ومثاله ما أخرجه البخاري عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن هلال ابن أمية -رضي الله عنه- قذف امرأته عند النبي -صلى الله عليه وسلم- بشريك بن سحماء، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم- (البينة اوجد في ظهرك فقال: يا رسول الله: إذا رأى أحدنا مع امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة، فأنزل الله (والذين يرمون أزواجهم) حتى بلغ (إن كان من الصادقين) [النور: ٦-٩] ^(٣٣). وأخرج الشيخان عن سهل بن سعد -رضي الله عنه- قال: جاء عويمر إلى عاصم بن عدي فقال: اسأل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- رأيت رجلاً

موقف الإمام الطبري من تعدد أسباب النزول في تفسيره فرمان اسماعيل إبراهيم

وجد مع امرأته رجلاً فقتله، أيقتل به، أم كيف يصنع؟ فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعاب السائل، فأخبر عاصم عويمراً، فقال: والله لآتين رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فلاسلأته، فقال: (إنه قد أنزل فيك وفي صاحبك قرأناً فاذهب فأت بها) فتلاعنا^(٣٤). فيجمع بأن أول ما وقع له ذلك هلال، وصادف مجيئ عويمر أيضاً فنزلت في شأنهما^(٣٥).

٦. لا يمكن فيحتمل على تعدد النزول وتكراره^(٣٦). وسبب ذلك كما قيل تعظيم شأن المنزل^(٣٧) ومثل هذا القول ينقصه الدليل لأن الأصل عدم تكرار النزول^(٣٨).

وبعد هذا التمهيد، أشرع بذكر تعدد أسباب النزول في تفسير الطبري، فيما يأتي من مباحث إن شاء الله تعالى.

المبحث الأول

أن لا تثبت الروايات

ففي هذه الحالة يعتمد ظاهر الآية وعمومها، ويُجَوِّز دخول الروايات في ذلك العموم.

من ذلك لما فسر قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين) [المائدة: ٥١].

ذكر الإمام الطبري أن أهل التأويل اختلفوا في الذي نزلت فيه الآية وإن كان مأموراً بها جميع المؤمنين، فأورد ثلاثة أقوال هي:

١. (قال بعضهم: عني بذلك: عبادة بن الصامت وعبدالله بن أبي بن سلول^(٣٩))، وساق في ذلك روايات تدل على ذلك.

الأولى: (حدثنا أبو كريب، قال حدثنا أبي إدريس، قال سمعت أبي، عن عطية بن سعد، قال: جاء عبادة بن الصامت من بني الحرث بن الخزرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله إني لي موالي من يهود كثير عددهم، وإني أبرأ إلى الله ورسوله من ولاية يهود، وأتولى الله ورسوله، فقال عبدالله بن

أبي: إني رجل أخاف الدوائر، لا أبرأ من ولاية موالي...) (٤٠).

وهذا إسناد ضعيف (٤١).

والرواية الثانية: (حدثنا هناد، قال: ثنا يونس بن بكير، قال: ثنا عثمان بن عبد الرحمن، عن الزهري، قال...) وذكر نحو الرواية الأولى (٤٢).

وهذا الإسناد لا يصح (٤٣).

والرواية الثالثة: (حدثنا هناد، قال حدثنا يونس، قال: ثنا ابن إسحاق قال: ثنا والدي إسحاق بن يسار، عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت...) وذكر نحو الرواية الأولى (٤٤).

وإسناده ضعيف أيضاً (٤٥).

٢. وقال آخرون: (بل عني بذلك قوم من المؤمنين، كانوا همّوا حين نالهم بأحد ما نالهم أن يأخذوا من اليهود عصماً، فنهاهم الله عن ذلك، وأعلمهم أنه من فعل ذلك منهم فهو منهم).

ويورد الطبري للدلالة على هذا القول هذه الرواية:

(حدثني محمد بن الحسين، قال حدثني أحمد بن الفضل، قال: ثنا أسباط عن السدي (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء...) قال لما كانت وقعة أحد، اشتد على طائفة من الناس، وتخوفوا أن يدال عليهم الكفار، فقال رجل لصاحبه: أما أنا فألحق بدهلك اليهودي (٤٦)، فأخذ منه أماناً وأتهدّ معه.

وقال الآخر: أما أنا فألحق بفلان النصراني ببيع أرض الشام فأخذ منه أماناً وأتصرّ معه، فأنزل الله تعالى بينهما (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا...) (٤٧).

وهذا إسناد فيه نظر (٤٨).

٣. (وقال آخرون: بل عني بذلك أبو لبابة بن عبد المنذر في إعلامه بني قريظ - إذ رضوا بحكم سعد - أنه الذبح-).

والرواية التي ذكرها الطبري في ذلك هي:

(حدثنا القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثني حجاج، عن ابن جريج، عن عكرمة، قوله (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا...) قال: بعث رسوله الله صلى الله عليه وسلم أبا لبابه بن عبدالمنذر من الأوس، وهو من بني عمرو بن عوف، فبعثه إلى قريظة حين نقضت العهد، فلما أطاعوا له بالنزول، أشار إلى حلقة الذبح الذبح^(٤٩)).

وهنا إسناد ضعيف^(٥٠).

وبعد أن يذكر الطبري هذه الأقوال في سبب نزول الآية، يقول:

(والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال: إن الله تعالى ذكره نهى المؤمنين جميعاً أن يتخذوا اليهود والنصارى أنصاراً وحلفاء على أهل الايمان بالله ورسوله، وأخبر أنه من اتخذهم نصيراً وحليفاً وولياً من دون الله ورسوله والمؤمنين، فإنه منهم في التحزب على الله وعلى رسوله وعلى المؤمنين، وأن الله ورسوله منه بريئان، وقد يجوز أن تكون نزلت في شأن عبادة بن صامت، وعبدالله بن أبي بن سلول، وحلفائهما من اليهود.

ويجوز أن تكون نزلت في أبي لبابة، بسبب فعله في بني قريظة.

ويجوز أن تكون نزلت في شأن الرجلين اللذين ذكر السدي أن أحدهما هم بالحق بدهلك اليهودي، والآخر بنصراني بالشام، ولم يصح بواحد من الأقوال الثلاثة خبر يثبت بمثله حجة، فيسلم لصحة القول بأنه كما قيل، فاذا كان ذلك كذلك، فالصواب أن يحكم لظاهر التنزيل بالعموم على ما عم، ويجوز ما قاله أهل التأويل فيه من القول الذي لا علم لنا بخلافه، غير أن لاشك أن الآية نزلت في منافق كان يوالي يهود، أو نصارى، خوفاً على نفسه من دوائر الدهر، لأن الآية التي بعد هذه الآية تدل على ذلك، وذلك قوله (فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة ...) ^(٥١) [المائدة: ٨٢]

وقال ابن عطية بعد أن ذكر الأقوال الواردة في سبب نزول الآية (وكل هذه الأقوال محتمل)^(٥٢).

موقف الإمام الطبري من تعدد أسباب النزول في تفسيره فرمان اسماعيل إبراهيم

أما الشيخ رشيد رضا فقال (أقول الظاهر أن الآيات نزلت بعد تلك الوقائع وغيرها، إن صحت الروايات، وإن معنى جعلها أسباباً لنزولها، أنها نزلت في المعنى الذي ينتظمها)^(٥٣).

ويلاحظ أن السبب الذي جعل الطبري لا يرجع إحدى الروايات هو عدم اطمئنانه لصحتها، فجعلها كلها محتملة، وجزم أن الآية نزلت في منافق كان يوالي اليهود أو النصارى، واعتمد في ذلك على ما يفهم من سياق الآية. وتبعه على القول باحتمال الأقوال كلها ابن عطية.

أما الشيخ رشيد رضا فإنه يرى أن معنى جعل الروايات المتقدمة أسباباً لنزول الآية، لكونها نزلت في المعنى الذي ينتظمها، لا أنها أسباب حقيقية، وقوله هذا يقبل لو كان الرواة قد عبروا بقولهم (نزلت الآية في كذا) أو ما شابهها من الصيغ المحتملة، والملاحظ أنهم عبروا بقاء التعقيب بعد الروايات مباشرة، مما يبين أن هذه الروايات تعد أسباباً لنزول الآية بلا خلاف لو كانت صحيحة، وحينذاك اما أن تجمع بينها، أو ترجح إحداها على ما سواها كما هو معروف من عبارات العلماء^(٥٤).

وبناءً على ما تقدم فإن ما ذهب إليه الطبري هو الصحيح، لأن الروايات لا يمكن تعيين واحدة منها لعدم صحتها، والآية عامة في كل ما اتصف بهذه الصفة، وإن كان سياقها يدل -كما ذهب الطبري- على أنها نزلت في رجل كان يوالي اليهود أو النصارى، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، كما هو معروف^(٥٥).

المبحث الثاني

أن تكون الروايات مندرجة ضمن موضوع واحد

ففي هذه الحالة يجعلها كلها أسباب نزول للآية.

وقد ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تسئلوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم وإن تسئلوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم...) [المائدة: ١٠١]

١. فَيَبَيِّنُ أَنَّ بَعْضَ الرِّوَايَاتِ تَذَكَّرَ أَنَّهَا نَزَلَتْ بِسَبَبِ مَسَائِلَ كَانَ يَسْأَلُهَا أَقْوَامٌ، كَأَن يَقُولُ

أحدهم لرسول الله -صلى الله عليه وسلم-: من أبي؟ ويقول بعضهم أين ناقتي؟^(٥٦)

٢. وذكر روايات أخر تبين أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يتحدث عن فريضة الحج، فسأله سائل: أفي كل عام؟^(٥٧)

٣. ويسوق قولاً ثالثاً يذكر أنها نزلت من أجل أنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي^(٥٨).

ويعقب الطبري على الروايات المتقدمة بقوله: (وأولى الأقوال بالصواب في ذلك، قول من قال: نزلت هذه الآية من أجل إكثار السائلين رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل، كمسألة ابن حذافة^(٥٩) إياه من أبوه، ومسألة الحج، وما أشبه ذلك من المسائل، لتظاهر الأخبار بذلك عن الصحابة والتابعين، وعامة أهل التأويل).

ويصف الطبري القول الثالث بأنه غير بعيد عن الصواب، ولكن الأخبار المتظاهرة عن الصحابة والتابعين بخلافه، فكره القول به من أجل ذلك، ومع ذلك فإنه لم يستبعد أن يكون داخلاً في أسباب نزول الآية، فقال: (على أنه غير مستنكر أن تكون المسألة عن البحيرة والسائبة والوصيلة والحام، كانت فيما سألوا النبي -صلى الله عليه وسلم- عنه من المسائل التي كره الله لهم السؤال عنها، كما كره لهم المسألة عن الحج أكل عام هو، أم عاماً واحداً، وكما كره لعبدالله بن حذافة مسأله عن أبيه، فنزلت الآية بالنهي عن المسائل كلها، فأخبر كل مخبر منهم ببعض ما نزلت الآية من أجله، أو أجل غيره).

بعدها يميل الطبري إلى ترجيح أن الآية شاملة لكل ما تقدم من روايات، فيقول: (وهذا القول أولى الأقوال في ذلك عندي بالصحة، لأن مخارج الأخبار بجميع المعاني الذي ذكرت صحاح، فتوجيهها إلى الصواب من وجوها أولى^(٦٠)). وما ذكره من رواية في شأن البحيرة والسائبة والوصيلة والحام في إسناده نظر^(٦١).

ويبدو أن الذي حمله على القول بأن جميع الروايات أسباباً للآية كون الأسباب التي ذكرت أسئلة كلها، فغير مستبعد أن توجه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- أسئلة مختلفة في أوقات متقاربة، فتنزل الآية جواباً للجميع.

(قال ابن عطية: والظاهر من الروايات أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-

ألحت عليه الأعراب والجهال بأنواع من السؤالات^(٦٢).

ويلاحظ أن قوله يفهم منه أنه يرى أن الآية عامة، لجميع الأسباب الواردة، وهذا يعني أنه موافق لما ذهب إليه الطبري.

أما القرطبي فقد مال إلى ترجيح الروايات الواردة في الصحيح وجعل القول بأن الآية عامة أمراً وارداً.

وبين ذلك قوله (وفي الصحيح والسند كفاية، ويحتمل أن تكون الآية نزلت جواباً للجميع، فيكون السؤال قريباً بعضه من بعض، والله أعلم)^(٦٣).

غير أن الشيخ رضا قد استبعد أن تكون هذه الروايات جميعها أسباباً حقيقية، وذكر أن النهي في الآية يشمل كل ما ورد في سبب نزولها، وكل ما هو في معناه، فقال (كانوا يقولون في كل ما يدخل في معنى الآية، ويشمل عمومها أنها نزلت فيه)^(٦٤).

وقد ذكرت فيما سبق أنهم قسموا صيغ سبب النزول إلى ما لا خلاف في أنه سبب نزول، وإلى صيغة محتملة، ولذا فإنهم يفرقون بين الصيغة القطعية وغيرها، مما يرد قول الشيخ رضا.

ويضيف الشيخ رضا في الموضوع نفسه (وكثيراً ما ينقلون كلام الرواة بمعناه، فيجيء منطوقه متعارضاً)^(٦٥).

وكلامه هذا مردود أيضاً، لأن العلماء لا يقبلون رواية الراوي إذا نقلها بالمعنى إلا إذا كان عارفاً بما تحيل عليه المعاني، إن روى به، كما هو معروف^(٦٦).

وبناءً على ما تقدم فإن الذين قالوا إن النبي صلى الله عليه وسلم قد سئل أسئلة متنوعة، فنزلت الآية جواباً للجميع، قولهم هو الراجح وهذا الذي قلته يشمل ما صح من روايات فقط، دون ما لم يصح. والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث

أن تكون الروايات مختلفة من حيث الصحة والضعف

ففي هذه الحالة يرجح الرواية الصحيحة، ويجوز دخول الروايات الضعيفة في سبب النزول إذا كانت داخله تحت عموم الآية ومثال ذلك عندما فسر قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يَسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا...) [المائدة: ٤١]

قال: اختلف أهل التأويل في هذه الآية:

١. (فقال بعضهم نزلت في أبي لبابة بن عبد المنذر، بقوله لبني قريظة حين حاصروهم النبي صلى الله عليه وسلم، إنما هو الذبيح، فلا تنزلوا على حكم سعد^(٦٧)).

والسند الذي ساق به هذه الرواية هو: حدثني محمد بن الحسين، قال ثنا أحمد بن مفضل، قال: ثنا أسباط، عن السدي.

وقد سبق التعليق على هذا السند وبيان ضعفه^(٦٨).

٢. (قال آخرون: بل نزلت في رجل من اليهود سأل رجلاً من المسلمين، يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن حكمه في قتل قتله).

وقد ذكر في ذلك روايتين: سند الأولى: (حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا محمد بن بشير، عن زكريا، عن عامر).

والثانية: (حدثنا المثنى، قال: حدثنا عمرو بن عون، قال أخبرنا هشيم، عن زكريا، عن عامر^(٦٩)).

وكلا الاسنادين فيه ضعف^(٧٠).

٣. (وقال آخرون بل نزلت في عبدالله بن صوريا وذلك أنه ارتد بعد اسلامه^(٧١)).

وذكر تحت ذلك ثلاث روايات:

أ. الأولى: (حدثنا هناد وأبو كريب، قالوا حدثنا يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، ثني الزهري، قال سمعت رجلاً من مزينة، يحدث عن سعيد بن المسيب، أن أبا هريرة حدثهم؛ أن أحبار اليهود اجتمعوا في بيت المدارس حين قدم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- المدينة، وقد زنى منهم رجل بعد إحصائه بامرأة قد أحصنت- وفي الرواية- أنهم سألوا النبي -صلى الله عليه وسلم- عن حكم الزاني المحصن، وأنه قال لعبدالله بن سوريا: (أنشدك الله وأذكرك أياديهِ عند بني إسرائيل، هل تعلم أن الله حكم فيمن زنى بعد إحصائه بالرجم في التوراة) فقال اللهم نعم، أما والله يا أبا القاسم إنهم ليعلمون أنك نبي مرسل، ولكنهم يحسدونك، فخرج رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فأمر بهما فرجما عند باب مسجده، ثم كفر بعد ذلك ابن سوريا، فأنزل الله (يا أيها الرسول لا يحزنك..)(٧٢).

إسناده ضعيف(٧٣).

ب. الرواية الثانية: (حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا أبي (ح) وحدثنا هناد، قال: ثنا أبو معاوية عن الأعمش (ح) وحدثنا هناد قال: ثنا عبيدة بن عبيد، عن الأعمش، عن عبدالله بن مرة عن البراء بن عازب(٧٤)). وذكر نحو الرواية الأولى، دون ذكر ابن سوريا.

وهذا إسناده ضعيف أيضاً(٧٥).

ج. والرواية الثالثة: (حدثني المثنى، قال: ثنا سويد بن نصر، قال: أخبرنا ابن المبارك، عن معمر، عن الزهري قال: كنت جالساً عند سعيد بن المسيب، وعند سعيد رجل يوقره، فإذا هو رجل من مزينة، كان أبوه شهد الحديبية، وكان من أصحاب أبي هريرة، قال: قال أبو هريرة) وذكر نحو الرواية الثانية(٧٦).

في إسناده نظر(٧٧).

٤. (وقال آخرون: -بل عني بذلك المنافقون-).

وقد ذكر في ذلك روايتين:

موقف الإمام الطبري من تعدد أسباب النزول في تفسيره فرمان اسماعيل إبراهيم

سند الرواية الأولى: (حدثنا القاسم، قال: حدثني حجاج، عن ابن جريج، عن عبدالله بن كثير).

إسناده ضعيف^(٧٨).

وسند الثانية: (حدثني محمد بن عمرو، قال ثنا أبو العاصم، قال: ثنا عيسى، عن ابن نجيع، عن مجاهد^(٧٩)).

وفي إسناده نظر^(٨٠).

وبعد أن ذكر الطبري الروايات المتقدمة، قال: (وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب، أن يقال عني بذلك (لا يحزنك الذين يسارعون..)) قوم من المنافقين، وجائز أن يكون ممن دخل في هذه الآية ابن سوريا، وجائز أن يكون أبو لبابة، وجائز أن يكون غيرهما، غير أن أثبت شيء روي في ذلك مما ذكرناه من الرواية قبل عن أبي هريرة والبراء بن عازب، لأن ذلك عن رجلين من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وإذا كان ذلك كذلك، كان الصحيح من القول فيه، أن يقال عني به عبدالله بن سوريا^(٨١).

وقد رجح الطبري رواية الصحابة على رواية غيرهم، لأنهم هم الذين شاهدوا الأحداث، وصحبوا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فروايتهم تقدم على رواية غيرهم، لكنه جعل الروايات الأخرى محتملة أيضاً؛ لأنه ذكر قبل ذلك أنها نزلت في قوم منافقين، ولفظ المنافق لا يختص بواحد بعينه، فهو شامل لكل من أظهر الإسلام وأبطن الكفر، غير أن الروايات الواردة في الصحيح تختلف في سياقها عما ورد في تفسير الطبري، وليس فيها ذكر لابن سوريا.

فقد أخرج مسلم وغيره عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: مر النبي -صلى الله عليه وسلم- بيهودي محمماً مجلوداً^(٨٢)، فدعاهم -صلى الله عليه وسلم- فقال (هكذا تجدون حد الزنى في كتابكم)؟ قالوا نعم، فدعا رجلاً من علمائهم فقال (أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى، أهكذا تجدون حد الزنى في كتابكم)؟ قال: لا، ولولا أنك أنشدتني بهذا لم أخبرك. نجده الرجم، ولكنه كثر في أشرافنا فكنّا إذا أخذنا الشريف تركناه، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد، قلنا تعالوا:

موقف الإمام الطبري من تعدد أسباب النزول في تفسيره فرمان اسماعيل إبراهيم

فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع فجعلنا التحميم والجلد مكان
الرجم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ
أماتوه) فأمر به فرجم.

فأنزل الله عز وجل: (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في
الكفر...) (٨٣)

وقد رجح كثير من المفسرين أنها نزلت في اليهوديين اللذين زنيا ووصفوا هذا
القول بأنه أصح الأقوال (٨٤). وذلك لأن الروايات الأخرى الواردة لا تخلو من ضعف،
كما مر بيانه.

وهذا الذي ذهبوا إليه هو الصحيح، لأنه إذا تعددت الروايات في سبب النزول
ينظر في درجتها، فما كان صحيحاً فمقبول وما كان ضعيفاً فمردود، كما هو
معروف عند علماء أهل هذا الفن (٨٥)، والله تعالى أعلم.

المبحث الرابع

أن ترد روايات بعضها يوافق ظاهر الآية وبعضها يخالفه.

وتراه في بعض الأحيان يذكر أقوالاً كثيرة في سبب نزول الآية بعضها يوافق
ظاهر الآية، وبعضها يخالفه، ففي هذه الحالة يرجح ما وافق ظاهر الآية، حتى في
حالة كون غيرها أصح سنداً منها.

مثال ذلك لما فسر قوله تعالى: (فمَالَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا
كَسَبُوا أَتَرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ سَبِيلًا) [النساء:
٨٨]

قال: (واختلف أهل التأويل في الذين نزلت فيهم هذه الآية:

١. فقال بعضهم: (نزلت في اختلاف أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-
في الذين تخلفوا عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يوم أحد، وانصرفوا
إلى المدينة، وقالوا لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولأصحابه (لو نعلم قتلاً
لاتبعناكم) [آل عمران: ١٦٧].

موقف الإمام الطبري من تعدد أسباب النزول في تفسيره فرمان اسماعيل إبراهيم

ويذكر روايات منها: (أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما خرج إلى أحد رجعت طائفة ممن كانوا معه، فكان أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- فيهم فرقتين، فرقة تقول نقتلهم، وفرقة تقول: لا).

وهذا الحديث متفق عليه^(٨٦)

٢. (وقال آخرون بل نزلت في اختلاف كان بين أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، في قوم كانوا قدموا المدينة من مكة، فأظهروا للمسلمين أنهم مسلمون، ثم رجعوا إلى مكة وأظهروا لهم الشرك).

إسناده ضعيف^(٨٧)

٣. (وقال آخرون: بل كان اختلافهم في قوم من أهل الشرك كانوا أظهروا الإسلام بمكة، وكانوا يعينون المشركين على المسلمين).

في إسناده نظر^(٨٨)

٤. وقال آخرون: بل كان اختلافهم في قوم كانوا بالمدينة أرادوا الخروج عنها نفاقاً.

إسناده ضعيف^(٨٩)

٥. وقال آخرون: بل نزلت هذه الآية في اختلاف أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في أمر أهل الأفك.

وفي إسناده غرابة^(٩٠)

وبعد أن ذكر الطبري هذه الأقوال مع أدلتها قال: (وأولى هذه الأقوال بالصواب في ذلك قول من قال: نزلت هذه الآية في اختلاف أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في قوم كانوا ارتدوا عن الإسلام بعد إسلامهم من أهل مكة، وإنما قلنا ذلك أولى بالصواب، لأن اختلاف أهل ذلك إنما هو على قولين:

أحدهما: أنهم قوم كانوا من أهل مكة على ما قد ذكرنا الرواية عنهم.

والآخر: أنهم قوم كانوا من أهل المدينة.

وفي قول الله تعالى ذكره (فلا تتخذوا منهم أولياء حتى يهاجروا) أوضح الدليل على أنهم كانوا من غير أهل المدينة، لأن الهجرة كانت على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى داره ومدينته من سائر أرض الكفر، فأما من كان بالمدينة في دار الهجرة مقيماً من المنافقين وأهل الشرك، فلم يكن على فرض هجرة لأنه في دار الهجرة كان وطنه ومقامه^(٩١).

وهذا الذي رجحه الطبري تبعه عليه كثير من المفسرين، فرجحوا أن الذين نزلت فيهم الآية كانوا خارج المدينة؛ لأن القول أنهم من أهل المدينة يخالف سياق الآية، كما وضع ذلك الطبري.

قال ابن عطية: (وكل من قال في هذه الآية أنها فيمن كان في المدينة، يرد عليه قوله (حتى يهاجروا)^(٩٢)).

وقال القرطبي- بعد أن ذكر قول من يقول أنهم في مكة، أو كانوا في المدينة وتركوها، (قلت: وهذان القولان يعضدهما سياق آخر الآية، من قوله تعالى (حتى يهاجروا) والأول أصح نقلاً^(٩٣) يعني قول من قال: أنها نزلت في اختلاف أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، في الذين رجعوا في غزوة أحد، لأنه ورد في الصحيحين.

وقد أطال القاسمي^(٩٤) في ترجيح رأي الطبري لما تقدم، ولأنه يشكل عليه أيضاً قوله تعالى (فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم) لأنه يفيد أنهم ليسوا من أهل المدينة، وأنه يتوقع الظفر بهم وإلا فمناقضتها بين ظهرانهم ليلاً ونهاراً، وبذلك فإن الآية تشمل منافقي أهل المدينة، لا أنها نزلت بسببهم على رأيه^(٩٥).

ويلاحظ أن القاسمي وإن كان قد رجح ما ذهب إليه الطبري، إلا أنه جعل منافقي أهل المدينة داخلين في الآية.

ونرى من المفسرين من أراد أن يدفع الأشكال بصرف لفظ الهجرة عن ظاهرة، لكي يوافق ما ورد في الصحيحين من أنهم من أهل المدينة.

فقد ذكر الألوسي^(٩٦) أن رواية الصحيحين -التي تقدم ذكرها- تشكل عليها الآية (حتى يهاجروا) إلا أن يصرف اللفظ عن ظاهره، ثم ذكر أن للهجرة ثلاث

أحدها: الخروج من دار الكفر إلى دار الإسلام، وهو الاستعمال المشهور.

وثانيها: ترك المنهيات.

وثالثها: الخروج للقتال، وعليه حمل الهجرة من قال إن الآية نزلت فيمن رجع يوم أحد، على ما حكاه في خبر الشيخين -يعني البخاري ومسلم- وجزم به في الخازن^(٩٧).

ورجح ابن حجر العسقلاني^(٩٨) رواية الصحيحين التي ذكرت أنها نزلت في اختلاف أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، في الذين انصرفوا عن أحد، ولكنه قال (وأخرج بن أبي حاتم من طريق زيد بن أسلم عن أبي سعيد بن معاذ نزلت هذه الآية في الانصار خطب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال: (من لي بمن يؤذيني)، فذكر منازعة سعد بن معاذ وسعد بن عباد وأسيد بن حضير، ومحمد بن مسلمة -رضي الله عنه- فأنزل الله هذه الآية.

وأضاف ابن حجر: (وفي سبب نزولها قول آخر أخرجه أحمد من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه: أن قوماً أتوا المدينة فأسلموا فأصابهم الوباء، فرجعوا واستقبلهم ناس من الصحابة فأخبروهم، فقال بعضهم: نافقوا، وقال بعضهم لا فنزلت، وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر مرسلًا، فإن كان محفوظاً احتملت أن يكون نزل في الأمرين معاً)^(٩٩). وما أخرجه أحمد فيه محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عنعنه، وما أخرجه ابن أبي حاتم لم أعرف سنده.

ومع ذلك فهو لا يقاوم حديث البخاري ومسلم فالراجع ما ورد في الصحيحين في سبب نزول الآية، أما ذكر من اعتراضات على مخالفة الرواية لسياق الآية، فيرد بأن الآية وإن كانت نزلت في هؤلاء فهي تشمل غيرهم من المنافقين والكفرة، لأن الآية بينت حكماً عاماً وهو النهي عن مولاة أعداء الإسلام سواء كانوا منافقين أو كفرة، لاسيما وإن الله تعالى أمر نبيه -صلى الله عليه وسلم- بمجاهدة الكفار والمنافقين معاً، قال تعالى: (يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم) [التحريم: ٩] والله تعالى أعلم.

المبحث الخامس

أن تستوي الروايات في الصحة

وإذا كان الطبري يبدي رأيه في كثير من الأحيان في أسباب نزول الآية سواءً كان ذلك بالنقد أو الترجيح، فإنه في أحيان آخر يذكر الروايات دون تعليق عليها، ونذكر مثلاً تستوي فيه الروايات في الصحة فلما فسر قوله تعالى: (لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ) [آل عمران ١٢٨] ذكر سببين لنزول الآية، ولم يرجح واحداً منهما، أو يجمع بينهما.

١. قال الطبري: (وذكر أن الله عز وجل إنما أنزل هذه الآية على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، لأنه لما أصابه بأحد ما أصابه من المشركين قال كالأيس لهم من الهدى، أو من الانابة إلى الحق (كيف يفلح قوم فعلوا هذا بنبيهم).

وذكر رحمه الله روايات عدة في هذا المعنى، منها ما رواه أنس -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- يوم أحد كسرت رباعيته وشُجَّ، فجعل يمسح عن وجهه الدم ويقول: (كيف يفلح قوم خضبوا بنبيهم بالدم، وهو يدعوهم إلى أمر ربهم؟) فأنزلت (ليس لك من الأمر شيء)^(١٠٠).

٢. وذكر سبباً ثانياً فقال: (وقال آخرون: بل نزلت هذه الآية على النبي -صلى الله عليه وسلم-، لأنه دعا على قوم، فأنزل الله عز وجل ليس الأمر إليك فيهم).

وذكر في ذلك روايات أذكر منها: (ما رواه عن ابن عمر أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، كان يدعو على أربعة نفر، فأنزل الله عز وجل (ليس لك من الأمر شيء)^(١٠١)).

وهاتان الروايتان قد جمع بينهما ابن عطية فقال- بعد ذكره رواية (كيف يفلح قوم) (وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- لحقه من تلك الحال يأس من فلاح كفار قريش -يعني بعد أن شج- فمالت نفسه إلى أن يستأصلهم الله ويريح منهم، فروي أنه دعا عليهم أو أستأذن في أن يدعو عليهم^(١٠٢)).

وقال الشيخ رشيد رضا: (ولا تنافي بين حديث ابن عمر، وحديث أنس -رضي

موقف الإمام الطبري من تعدد أسباب النزول في تفسيره فرمان اسماعيل إبراهيم

الله عنه- لأن الجمع بينهما ظاهر، وهو أنه قال ما قال فيهم حين أدموه، ثم لعن رؤساءهم، فنزلت الآية عقب ذلك^(١٠٣).

وهذا الذي قاله ابن عطية، وتابعه الشيخ رضا في أن الروايتين لا تعارض بينهما هو الأولى، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- عندما أؤذي في أحد، ورأى من المشركين ما رأى، دعا على ساداتهم المصيرين على عدوانه صلى الله عليه وسلم، فأنزل الله تعالى الآية، فنقل كل صحابي ما سمعه من النبي -صلى الله عليه وسلم- دون ما لم يسمعه، فابن عمر -رضي الله عنه- سمع قوله -صلى الله عليه وسلم- (كيف يفلح قوم...) وانس -رضي الله عنه- سمع دعاءه -صلى الله عليه وسلم-، والروايتان صحيحتان ولا تعارض بينهما، وزمنهما متقارب، كما يبدو وكما بينه من تقدم ذكره من المفسرين، ودعاؤه -صلى الله عليه وسلم- على بعض رؤساء قريش لا يدل على تغير موقفه من عامة المشركين القائم على عدم انقطاع أمله في هدايتهم، وامتناعه من الدعاء عليهم، ويشهد لذلك ما سبق منه -صلى الله عليه وسلم- أنه لما اشتد أذى المشركين له، أرسل الله تعالى إليه ملك الجبال، فقال له: إن شئت أطبق عليهم الأخشبين فقال -صلى الله عليه وسلم- (بل أرجو أن يخرج من أصلابهم من يعبد الله وحده ولا يشرك به شيئاً)^(١٠٤).

والله تعالى أعلم، وأجل وأكرم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الخاتمة

وأذكر فيها أهم النتائج

١. إن معرفة أسباب النزول أمر مهم لكل من أراد أن يفسر القرآن، لأن تجاهلها يؤدي إلى وقوع المفسر في الخطأ في كثير من الأحيان، وقد نبه على ذلك كثير من العلماء.
٢. إن الإمام الطبري قد أدرك أهمية أسباب النزول، وذكر منها روايات كثيرة في تفسيره، من أجل أن يصل إلى المعنى الصحيح للآية، مما جعل تفسيره مرجعاً مهما لكل من أراد دراسة أسباب النزول.
٣. ومع أنه لم يوضح المنهج الذي سار عليه عند ورود الروايات المتعددة، لكن المتتبع يمكنه أن يلاحظ أن منهجه كان يقوم على الجمع بين الروايات ما أمكنه ذلك، ويُجَوِّزُ أن تكون جميعها أسباباً للآية، إلا إذا تعذر ذلك فإنه يميل عند ذلك إلى الترجيح، وهذه هي السمة الغالبة في تفسيره.
٤. وبناءً على ما تقدم فإنه يلاحظ عليه أنه لا يعتمد في ترجيحاته في بعض الأحيان على أساس صحة أو ضعف الروايات، كما أنه يغفل النقد والترجيح، ويجعل الروايات الواردة كلها أسباباً للآية.
٥. ومع ذلك فإنه في بعض الأحيان بنقد الروايات الواردة في أسباب النزول، وقد يكون نقده لها عن طريق الطعن في إسنادها، أو عن طريق مخالفتها لرواية أكثر الصحابة والتابعين، وتارة لأنها تخالف سياق الآية، وأحياناً يسكت عنها ولا ينقدها.
٦. وبناءً على ما تقدم فإن من جاء بعده من العلماء، قد أفادوا من ترجيحاته، كما أنهم أفادوا منه قبل ذلك في معرفة الروايات الواردة في أسباب نزول القرآن بصورة عامة.
٧. إن الإمام الطبري كعادته في تفسيره ينقل الروايات بأسانيدها مما يجعل الطريق ممهداً لمن يأتي بعده، لنقد ما يمكن نقده من الروايات الواردة في تفسيره.

والحمد لله رب العالمين

الهوامش

١. انظر: الخطيب البغدادي (أحمد بن علي): تاريخ بغداد دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، د.ت. ١٦٢/٢. والحموي (شهاب الدين ياقوت بن عبدالله) معجم الأدباء، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م: ٤٠/١٨.
٢. أمل: بضم الميم: اسم أكبر مدينة بطبرستان، وطبرستان من بلاد خراسان وخراسان من بلاد فارس: انظر الحموي: معجم البلدان دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩-١٩٧٩م ٥٧/١، وابن عبد المنعم (أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم الحميري): الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق د. احسان عباس ط٢، مكتبة لبنان: ١٩٨٤م.
٣. الحموي: معجم الأدباء: ٤٩/١٨-٥٦، ومحمد بن حميد هو: أبو عبدالله الحافظ، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، قال الذهبي: وثقة جماعة، والأولى تركه، (ت ٢٤٨هـ). انظر في ترجمته: المزي (جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن) تهذيب الكمال، في أسماء الرجال، تحقيق د. بشار عواد معروف، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م: ٩٧/٢٥-١٠٧، برقم (٥١٦٧)، والذهبي (شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد) الكاشف، في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م: ٣٢/٣، برقم (٤٨٨٣). وأبو كريب هو: محمد بن العلاء بن كريب الهمداني الكوفي، كان من كبار الحفاظ (ت ٢٤٨هـ). انظر في ترجمته: المزي: تهذيب الكمال: ٢٦/٢٤٣-٢٤٨، برقم (٥٥٦٩). ويونس بن عبدالأعلى، هو: ابن ميسرة بن حفص بن حيان الصدف الكوفي المصري، كان إماماً في القراءات وفقهياً ومحدثاً. انظر: المصدر نفسه: ٣٢/٥١٣-٥١٦، برقم (٧١٧٨).
٤. الخطيب البغدادي هو: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، أحد مشاهير الحفاظ، وصاحب المصنفات المفيدة (ت ٤٦٣هـ). انظر في ترجمته: ابن كثير (عماد الدين إسماعيل بن عمر) البداية والنهاية ط١ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م: ١٢/١٠٨-١١٠.
٥. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد: ١٦٣/٢.
٦. المصدر نفسه: ١٦٦/٢، والحموي: معجم الأدباء: ٤/١٨. وانظر أيضاً ابن كثير، البداية والنهاية ١٥٨-١٥٦/١١ والداودي: شمس الدين محمد بن علي بن أحمد (٩٤٥هـ) ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣، م ١٠/٢ برقم ٤٦٨.
٧. السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر) الاتقان في علوم القرآن عالم الكتب- بيروت، د.ت. ٢٨/١ وانظر: حمد: غانم قدوري، محاضرات في علوم القرآن، ط١، دار الكتاب للطباعة، بغداد، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م: ٢١١.
٨. انظر: الرزقاني: محمد عبد العظيم: مناهل القرآن في علوم القرآن، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦م: ٧٦/١.

- موقف الإمام الطبري من تعدد أسباب النزول في تفسيره فرمان اسماعيل إبراهيم
٩. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن: الإتيان في علوم القرآن، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ٣١/١.
١٠. انظر: أبو عتبة: عبد الرحيم فارس، أسباب النزول دراسة وتحليل، الوكالة العربية للتوزيع، د.ت، ص ١٦٣.
١١. الألوسي: ابو الفضل محمود البغدادي: روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ٤/٤.
١٢. مسلم بن الحجاج: الصحيح: دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، كتاب فضائل الصحابة، ٤/١٨٧٧/ح (١٧٤٨).
١٣. الواحدي: هو علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري، كان واحد عصره في التفسير، صنف التفاسير الثلاثة: البسيط والوسيط والوجيز وغيرها، تصدر للأفتاء والتدريس (ت٤٦٨هـ). انظر: السيوطي: طبقات المفسرين، تحقيق علي محمد عمر، ط١، مكتبة وهبة القاهرة، ١٣٩٦هـ: ١٢٨/١، برقم (١٦٤).
١٤. الواحدي (علي بن أحمد) أسباب النزول، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م، ص: ٤.
١٥. انظر الزركشي (بدر الدين أبو عبدالله محمد بن بهادر بن عبدالله) البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٢م: ٢٨/١.
١٦. انظر: احمد: فاضل شاكِر، و الوليد: فرج توفيق، المنتقى من علوم القرآن، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٩، ص ١٢٨.
١٧. المصدر نفسه، ص ١٢٩.
١٨. الواحدي: أسباب النزول: ص: ٤.
١٩. الزرقاني، مناهل العرفان، ٨٢/١.
٢٠. ابن تيمية هو: شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام الحراني الدمشقي، من الأئمة الأعلام في الفقه والحديث والتفسير والعقائد وغيرها (ت٧٢٨هـ)، انظر في ترجمته: الكتبي (محمد بن شاكر) فوات الوفيات، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة بمصر، د.ت ٦٢/١.
٢١. ابن تيمية (أحمد بن عبدالحليم) مقدمة في أصول التفسير، تحقيق عدنان زرزور، ط٢، دار القرآن الكريم، الكويت، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م، ص: ٤٨.
٢٢. أبو عليه، أسباب النزول، ١٤١.
٢٣. البخاري: محمد بن إسماعيل: الصحيح، ط١، الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١١هـ- ١٩٩٦م، كتاب التفسير ١٨٩/٥ ح (٤٥٢٨)، ومسلم: الصحيح -كتاب النكاح- ١٠٥٨/٢ ح (١٤٣٥).

٢٤. البخاري: الصحيح، كتاب التفسير: ١٨٩/٥ ح (٤٥٢٨).
٢٥. انظر ابن حجر: احمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ٨/١٩٠.
٢٦. انظر: الزرقاني: مناهل العرفان: ٨٢/١-٨٣، وأنظر: القطعان: مناع: مباحث في علوم القرآن، ط ٣٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص ٦٧.
٢٧. البخاري: الصحيح، كتاب التفسير: ١٠٣/٦-١٠٤، ح (٤٩٥٠)، ومسلم: الصحيح، كتاب الجهاد والسير ١٤٢٢/٣، ح (١٧٩٧).
٢٨. انظر: الطبراني: أبو القاسم سليمان بن احمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط ٢، دار إحياء التراث العربي، د.ت، ٢٤٩/٢٤ ح (٦٣٦).
٢٩. انظر: ابن حجر: فتح الباري، ٧٢٦/٩.
٣٠. البخاري: الصحيح، كتاب التفسير: ٢٧٢/٥، ح (٤٧٢١)، ومسلم: الصحيح: كتاب لصفات المنافقين، ٢١٥٢/٤ ح (٢٧٩٤).
٣١. الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي (الجامع (تحقيق إبراهيم عطوة حسن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، كتاب التفسير، ٣٠٤/٥، ح (٣١٤٠).
٣٢. الزرقاني: مناهل العرفان، ٨٣/١.
٣٣. البخاري: الصحيح، كتاب التفسير، ٥/٦، ح (٤٧٤٧).
٣٤. المصدر نفسه، كتاب التفسير ٤/٦، ح (٤٧٤٥)، ومسلم: الصحيح: كتاب اللعان، ١١٢٩/٢، ح (١٤٩٢).
٣٥. انظر: السيوطي: الإتيان: ٣١-٣٣.
٣٦. المصدر نفسه، ٣١-٣٣.
٣٧. أحمد: فاضل شاكر، والوليد: المنتقى في علوم القرآن، ١٣٥.
٣٨. أبو علبه، أسباب النزول، ٢٢٩.
٣٩. عبادة بن الصامت رضي الله عنه، الخزرجي الأنصاري من بني عمرو بن عوف، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان نقيباً، وشهد العقبة الأولى والثانية والثالثة، شهد بدرًا والمشاهد كلها، بعثه عمر رضي الله عنه إلى الشام قاضياً ومعلماً (ت ٣٢٤هـ) ودفن ببيت المقدس، انظر: ابن عبد البر (أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة نهضة مصر، د.ت: ٨٠٧/٢، برقم (١٣٧٢). - وعبد الله بن أبي بن سلول كان رأس المنافقين، ورئيس الخزرج والأوس أيضاً، كانوا أجمعوا على أن يملكوهم عليهم في الجاهلية، لكن ظهور الإسلام حال دون ذلك نزلت فيه آيات كثيرة منها (يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل...) [المنافقون: ٨]، (ت ٩هـ).

انظر: ابن كثير: البداية والنهاية: ٢٣٧/٣، ٣١/٥.

٤٠. الطبري (محمد بن جرير) جامع البيان في تأويل أي القرآن، ط٣، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م: ٦/٢٧٥ والواحيدي: أسباب النزول: ص ١٣٢. والرازي (فخر الدين أبو عبدالله محمد بن عمر) التفسير الكبير، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م: ١٧/١٢.

٤١. الرواية منقطعة بين عطية بن سعد وعبادة رضي الله عنه، وعطية بن سعد هو العوفي، قال الذهبي ضعيف، ونقل هو وابن حجر عن غالب العلماء تضعيفه. انظر: الذهبي (شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق محمد البجاوي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د: ٧٩/٣، وابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي بن محمد العسقلاني) تهذيب التهذيب: طبعة دائرة المعارف النظامية في الهند: ١٣٢٦هـ: ٧/٢٢٤-٢٢٦.

٤٢. الطبري: جامع البيان: ٢٧٥/٦.

٤٣. الحديث مرسل لأن الزهري من التابعين، كما أن يونس بن بكير هو ابن واصل الشيباني (ت ١٩٩هـ) قال الذهبي: قال ابن معين صدوق، وقال أبو داود ليس بحجة يوصل كلام ابن إسحاق بالأحاديث، وقال ابن حجر صدوق يخطئ. انظر: الذهبي: الكاشف: ٢٦٥/٣، وابن حجر: تقريب التهذيب، ط٤، دار الرشيد، سوريا- حلب، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م: ص ٦١٣، وعثمان بن عبدالرحمن متروك، متهم بالكذب، انظر: ابن حجر، التقريب: ٢٨٥.

٤٤. الطبري: جامع البيان: ٢٧٥/٦.

٤٥. الحديث مرسل لأن عبادة بن الوليد من التابعين وفيه يونس بن بكير تقدم الكلام عليه، وإسحق بن يسار فهو وإن وثقه ابن معين وأبو زرعة، فإن الدارقطني قال: لا يحتج به، انظر: الذهبي: ميزان الاعتدال: ٢٠٥/١.

٤٦. لم أجد معلومات عن هذا الإسم فيما وقفت عليه من المصادر، وإنما وجدت أن ذلك اسم لجزيرة في بحر اليمن. انظر الحموي: معجم البلدان، ٤٩٢/٢.

٤٧. الطبري: جامع البيان: ٢٧٦/٦- وانظر أيضاً: البغوي (أبو محمد الحسين بن مسعود) معالم التنزيل، تحقيق خالد عبد الرحمن العك، ومروان سوار، دار المعارف، بيروت- لبنان، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م: ٤٤/٢، وابن الجوزي (أبو الفرج عبدالرحمن بن علي الحنبلي البغدادي) زاد المسير في علم التفسير، ط١، دار الفكر للطباعة، بيروت- لبنان، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م: ٢٨٢/٢.

٤٨. الحديث مقطوع لأن السدي هو إسماعيل بن عبدالرحمن (ت ١٢٧) ليس صحابياً وهو مع ذلك صدوق يهيم. انظر: ابن حجر: التقريب: ١٠٨. وأحمد بن الفضل صدوق في حفظه شيء، انظر: المصدر نفسه: ٨٤. وأسباط بن نصر الهمداني، صدوق كثير الخطأ يغرب، انظر: المصدر نفسه: ٩٨.

موقف الإمام الطبري من تعدد أسباب النزول في تفسيره فرمان اسماعيل إبراهيم

٤٩. الطبري: جامع البيان: ٢٧٦/٦، وأبو لبابة بن عبد المنذر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، اختلف في اسمه، منهم من قال: اسمه بشير، ومنهم من قال: رفاعه، كان نقيباً شهد العقبة وأحد وما بعدها من المشاهد، وذكر أنه شهد بدرًا، توفي في خلافة علي رضي الله عنه، انظر: ابن عبد البر: الاستيعاب: ٤، ١٧٤٠، برقم (٣١١٩).

٥٠. الحديث مرسل لأن عكرمة من التابعين، وفي سنده عبد الملك بن جريج وهو ثقة فقيه فاضل، إلا أنه كان يدرس ويرسل كما قال ابن حجر في التقريب: ٣٦٣. وقد عنعن الحديث، والمذلس لا تقبل روايته إذا عنعن. انظر: ابن الصلاح (أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري) مقدمة ابن الصلاح: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٣٩٨-١٩٧٨م، ص: ٢٩.

٥١. الطبري: جامع البيان: ٢٧٦/٦.

٥٢. ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق المجلس العلمي بفاس، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧: ١٢٦/٥ وابن عطية هو: القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب الغرناطي الإمام الكبير، المشهور بابن عطية، كان فقيهاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير، بارع الأدب، بصيراً بلسان العرب (ت ٥٤٦هـ). انظر: السيوطي: طبقات المفسرين: ١٧٦/١ برقم (٢١٥).

٥٣. رضا (محمد رشيد بن علي) تفسير المنار، دار المعرفة للطباعة والنشر، والشيخ رشيد رضا: هو محمد رشيد بن علي رضا القلموني البغدادي الأصل الحسيني النسب، صاحب مجلة المنار، من تلاميذ الشيخ محمد عبده، وكان من دعاة الإصلاح (ت ١٣٥٤هـ-١٩٣٥م). انظر: الزركلي (خير الدين) الأعلام، ط١، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان- ١٩٨٤م: ١٢٦/٦.

٥٤. تقدم بيان مقالة ابن تيمية في التمهيد.

٥٥. قال السيوطي: اختلف أهل الأصول: هل العبرة بعموم اللفظ، أو بخصوص السبب، والأصح عندنا الأول، وقد نزلت آيات في أسباب وأتفقوا على تعديتها إلى غير أسبابها. انظر: السيوطي: الاتقان: ٢٩/١.

٥٦. انظر: الطبري: (جامع البيان): ٨٠-٨٢، والواحي: أسباب النزول: ١٤١، والبخاري (محمد بن إسماعيل): الصحيح، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١١هـ-١٩٩١م، كتاب التفسير: ٢٢٦/٥، ح (٤٦٢٢. ٤٦٢١) والطبراني (أبو القاسم سليمان بن أحمد) المعجم الكبير تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، دار إحياء التراث العربي، د.ت: ١٢/١٠٧، والبيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين) السنن الكبرى، دار المعرفة بيروت- لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، كتاب اللقطة، ١٩١/٦. والشطر الأول وهو قوله (من أبي) أخرجه أيضاً: البخاري: الصحيح كتاب المواقيت: ١٥٤/١ ح (٥٤٢) ومسلم بن الحجاج: الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، فيصل عيسى البابي الحلبي د.ت كتاب الفضائل: ١٨٣٢/١ ح (٢٣٥٩) وابن حنبل (أحمد بن محمد) المسند، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت: ١٠٧/٣، ١٦٢، ١٧٤، والترمذي (محمد بن عيسى) السنن (الجامع) تحقيق

موقف الإمام الطبري من تعدد أسباب النزول في تفسيره فرمان اسماعيل إبراهيم

إبراهيم عطوة، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، د.ت، كتاب التفسير: ٢٥٦/٥ ح (٣٠٥٦)، والطبراني: المعجم الكبير: ٩٠/٢٤-٩١.

٥٧. انظر الطبري: جامع البيان: ٨٢/٧-٨٤، وابن حنبل: المسند ١/١١٣، والترمذي: السنن، كتاب الحج: ١٧٨/٣ ح (٨١٤) وابن ماجه (محمد بن يزيد القزويني) السنن، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة العلمية، بيروت- لبنان، د.ت، كتاب المناسك، ٩٦٣/٢ ح (٢٨٨٤) والحاكم (أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري) المستدرک على الصحيحين، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، د.ت، كتاب التفسير ٢/٢٩٣-٢٩٤. وأبو بعلی (أحمد بن علي بن المثنى الموصلی) المسند، ١، دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م: ٣٩٦/١ ح (٥١٧) و ٤١٢/١ ح (٥٤٢)، والدارقطني (علي بن عمر) السنن، ط٤، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م كتاب الحج: ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، وابن خزيمة (أبو بكر محمد بن اسحاق) الصحيح، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، كتاب المناسك، ١٢٩/٤ ح (٢٥٠٨) وابن حبان (محمد بن حبان التميمي البستي) الصحيح، بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م- ١٨/٩ ح (٢٧٠٤) والبخاري (أبو بكر أحمد بن عمر) المسند، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، ط١، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، ١٢٦/٣-١٢٧.

٥٨. انظر: الطبري: جامع البيان: ٨٤/٧، والبحيرة: التي يمنع درها للطواغيت، فلا يحلبها أحد من الناس، والبحر: شق الأذن، والسائبة: كانوا يسيبونها لألهتهم، فلا يحمل عليها شيء، والوصيلة: الناقة البكر، تبكر في أول نتاج الأيل، ثم تثني بعد بآنتي، وكانوا يسيبونهم لطواغيتهم، والحام: فحل الابل يضرب الضراب المعداد، فإذا قضى ضرابه ودعوه للطواغيت (أي تركوه لأجل الطواغيت) وأعفوه من الحمل، فلم يحمل عليه شيء. وفي معانيها أقوال آخر. انظر: ابن حجر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م: ١٦٨/٩-١٦٩.

٥٩. وابن حذافة: هو عبدالله بن حذافة بن قيس بن عدي بن سعد القرشي السهمي، من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان من المهاجرين الأولين، هاجر إلى أرض الحبشة الهجرة الثانية، وقيل إنه من أصحاب بدر، وكان فيه دعاة، مات في خلافة عثمان رضي الله عنه، انظر: ابن عبد البر: الاستيعاب: ٨٨٨/٣، برقم (١٥٠٨).

٦٠. الطبري: جامع البيان: ٨٤/٧.

٦١. وسند الرواية هو كما ذكره الطبري: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، عن عتاب بن بشير، عن خصيف، عن مجاهد. الرواية مرسله لأن مجاهد تابعي، وعثمان بن بشير (ت١٨٨هـ) قال الإمام أحمد أحاديثه عن خصيف منكروة، وخصيف هو: ابن عبدالرحمن الجزري، قال فيه ابن حجر: صدوق سيء الحفظ خلط بآخره. انظر: الذهبي: الكاشف: ٢/٢١٣، وابن حجر:

٦٢. ابن عطية: المحرر الوجيز: ٢٠٨/٥.

٦٣. القرطبي (أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري) الجامع لأحكام القرآن مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، د.ت: ٢٣١/٦ والقرطبي: هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي المالكي المشهور بالقرطبي، إمام متقن متبحر في العلم، له تصانيف مفيدة، انظر: السيوطي: طبقات المفسرين: ٢٤٦/١ برقم (٢٩٥).

٦٤. رشيد رضا: تفسير المنار: ١٢٩/٧-١٣٠.

٦٥. المصدر نفسه: ١٣٠/٧.

٦٦. انظر: ابن الصلاح: المقدمة: ٥٠، والسيوطي: تدريب الراوي، شرح تقريب النواوي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م: ٣٠١/١.

٦٧. الطبري: جامع البيان: ٢٣١/٦، وهذا القول ضعفه ابن عطية، انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز: ١٠٣/٥، وانظر: السيوطي: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر- بيروت، د.ت: ٧٨/٣.

٦٨. انظر الهامش (٤٨).

٦٩. الطبري: جامع البيان: ٢٣١/٦، وانظر: السيوطي: الدر المنثور: ٢٨١/٢.

٧٠. لأن الحديثين مرسلان، لأن عامر: هو الشعبي من التابعين (ت ١٠٣هـ) وفيهما زكريا وهو: ابن أبي زائدة، ويقال هبيرة بن ميمون بن فيروز الهمداني (ت ١٤٩هـ) على خلاف. وهو ثقة يدلس عن شيخه الشعبي كما قال الذهبي في الكاشف: ٢٥٢/١، ويلاحظ أنه عنعنه والمدلس لا تقبل روايته إلا إذا صرح بالسماع كما تقدم بيانه. والإسناد الأول فيه ابن وكيع، وهو سفيان بن وكيع بن الجراح (ت ٢٤٧هـ) وهو ضعيف: انظر الذهبي: الكاشف: ٣٠٢/١.

٧١. الطبري: جامع البيان: ٢٣٢/٦. وعبدالله بن سوريا، ويقال: ابن صور الإسرائيلي، وكان من أحبار اليهود، يقال أنه أسلم وروي أنه ارتد بعد إسلامه، وروى أن قوله تعالى (الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته) [البقرة: ١٢١] نزلت فيه وفي عبدالله بن سلام. انظر: ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ت: ٨٦/٤-٨٧.

٧٢. انظر: الطبري: جامع البيان: ٢٣٣/٦.

٧٣. يونس ابن بكير تقدم الكلام عليه، وفي السند رجل من مزينة وهو مجهول.

٧٤. انظر: الطبري: جامع البيان: ٢٣٣/٦.

٧٥. لأن فيها الأعمش: وهو سليمان بن مهران الأسدي الكوفي، مولاهم، أحد الأعلام (ت ١٤٧هـ) أو ١٤٨هـ) وهو ثقة ولكنه يدلس، كما قال: ابن حجر في التقريب: ص ٢٥٤، وقد عنعن والمدلس لا تقبل رواية إلا إذا صرح بالسماع، كما تقدم بيانه.

٧٦. الطبري: جامع البيان: ٢٣٣/٦.
٧٧. لأن في الاسناد رجل من مزينة وهو مجهول.
٧٨. انظر: الطبري: جامع البيان: ٢٣٣/٦، وفي إسناده ابن جريج وهو مدلس كما تقدم، وقد عنعنه، كما أنه مرسل، لأن عبدالله بن كثير هو القارئ المشهور (ت ١٢٠هـ). انظر: الذهبي: الكاشف: ١٠٨/٢، برقم (٢٩٦١).
٧٩. انظر: الطبري: جامع البيان: ٢٣٤/٦.
٨٠. وفي سنده ابن أبي نجيع: وهو عبدالله بن أبي نجيع: يسار المكي، فهو كما قال ابن حجر في التقريب (ربما يدلس) وقد عنعنه: انظر: ٢٣٦ برقم (٣٦٦٢)، كما أنه مرسل لأن مجاهد من التابعين.
٨١. الطبري: جامع البيان: ٢٣٤/٦.
٨٢. محمماً نمسود الوجه، من الحممة: الفحمة، وجمعها: حمم، انظر: ابن الأثير (مجد الدين المبارك بن محمد الجزري) النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت- لبنان، دت: ٤٤٤/١.
٨٣. مسلم: الصحيح- كتاب الحدود- ١٣٢٧/٣ ح (١٧٠٠) وأحمد: المسند: ٢٦٨/٤، وأبو داود (سليمان بن الأشعث) السنن، علق عليه: كمال يوسف الحوت، ط ١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م: ٥٥٩/٢ ح (٤٤٤٧)، والنسائي (أحمد بن شعيب) السنن الكبرى، تحقيق د. عبدالغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ٣٣٥-٣٣٤/٦ ح (١١١٤٤). والبيهقي: السنن الكبرى- كتاب الحدود: ٢٤٦/٨ وابن كثير: تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة بيروت- لبنان، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م: ٥٩/٢.
٨٤. انظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: ١٧٦/٦ وابن كثير: تفسير القرآن العظيم: ٥٨/٢، والقاسمي (محمد بن جمال) محاسن التأويل: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي: ط ٢، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، ٢٠٥/٦، ورشيد رضا: تفسير المنار: ٢٨٦/٦.
٨٥. تم بيان ذلك في التمهيد.
٨٦. انظر: الطبري: جامع البيان: ١٩٢/٥، وانظر أيضاً: البخاري: الصحيح- كتاب المغازي: ٣٧/٥ ح (٤٠٥٠)، وكتاب التفسير: ٢١٥/٥ ح (٤٥٨٩)، ومسلم: الصحيح- كتاب صفات المنافقين- ٤: ٢١٤٢ ح (٢٧٧٦)، وأحمد: المسند: ١٨٨/٥.
٨٧. الطبري: ١٩٣/٥، والواحد: أسباب النزول: ١١٣، وابن الجوزي: زاد المسير: ١٦٦/٢. أورد الطبري هذا الحديث بإسنادين: الأول: حدثنا محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم عن عيسى عن ابن أبي نجيع عن مجاهد. الثاني: حدثنا شبيل، عن ابن أبي نجيع، عن مجاهد، ومدارهما على ابن أبي نجيع وهو مدلس، وقد عنعنه، انظر هامش (٧٩).
٨٨. الطبري: ١٩٣/٥. وهذا أورده بأسانيد عدة: أولها: (حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي،

قال: ثني عمي، قال ثني أبي، عن أبيه عن ابن عباس: (وهذا إسناد ضعيف لأن محمد بن سعد هو العوفي قال الخطيب: كان لنا في الحديث، وروى الحاكم عن الدارقطني انه لا بأس به، كما قال الذهبي في الميزان: ٥٦٠/٣ برقم (٧٥٨٣). وأبوه سعد بن محمد العوفي، قال فيه الإمام احمد: لم يكن ممن يستاهل ان يكتب عنه، انظر ابن حجر: لسان الميزان، ط٢، مؤسسة الاعلمي، بيروت، لبنان ١٩٧١-١٣٩٠هـ، ١٩-١٨/٣. وعم سعد هو الحسين بن الحسن العوفي، ضعفه يحيى بن معين وغيره انظر: الذهبي: ميزان الاعتدال: ٥٣٢/١ برقم (١٩٩١). وعطية بن سعد، ضعيف أيضاً، انظر: المصدر نفسه، ٧٩/٣ برقم (٥٦٦٧). وثانيهما: حدثنا بشر بن معاذ، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد عن قتادة: وإسناده صحيح إلى قتادة غير انه لم يعتضد بمرسل آخر صحيح. وثالثها: حدثنا القاسم، قال: ثنا ابو سفيان، عن معمر بن راشد، ومعمر من كبار التابعين فالإسناد معضل. ورابعهما: (الحسين بن الفرّج، قال سمعت ابا معاذ، يقول أخبرنا عبيد بن سليمان، قال سمعت الضحاك). والحسين بن الفرّج لا أعرفه إلا أن يكون الخياط البغدادي، فقد قال فيه يحيى بن معين كذاب، وقال أبو زرعة لا شيء. انظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م، ٦٢/٣.

٨٩. المصدر نفسه: ١٩٤/٥، وابن الجوزي، زاد المسير: ١٦٦/٢ والسيوطي: الدر المنثور: ٦٩١/٢. وهذه الرواية إسنادها: (حدثنا محمد بن الحسين قال: ثنا احمد بن مفصل قال: ثنا أسباط عن السدي) وقد سبق تضعيف هذا السند في هامش (٤٨).

٩٠. الطبري: ١٩٤/٥، ووصف الحافظ ابن كثير هذا القول: بأنه غريب: انظر ابن كثير: تفسير القرآن العظيم: ٥٣٣/١.

٩١. الطبري: ١٩٤/٥-١٩٥.

٩٢. ابن عطية: المحرر الوجيز: ١٩٩/٤.

٩٣. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: ٣٠٧/٥.

٩٤. القاسمي هو: جمال الدين، أو محمد جمال الدين بن محمد بن سعيد بن قاسم الحلاق الحسيني، إمام الشام في عصره، علم في الدين، له مؤلفات كثيرة (ت ١٣٢٢هـ). انظر الزركلي: الأعلام: ١٣٥/٢.

٩٥. القاسمي: محاسن التأويل: ٣٥١-٣٥٠/٥.

٩٦. الألويسي: هو أبو الثناء شهاب الدين محمد بن عبدالله الحسيني الألويسي البغدادي، مفسر ومحدث وأديب من المجددين تقلد الافتاء (ت ١٢٧٠هـ) انظر: الزركلي: الأعلام: ١٧٦/٧.

٩٧. انظر: الألويسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار احياء التراث العربي- بيروت، دت، ١٠٩/٥. والخازن (علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي) لباب التأويل في معاني التنزيل، ط٢: مطبعة مصطفى البابي وأولاده بمصر ١٣٧٥-١٩٥٥م: ٥١٧/١.

موقف الإمام الطبري من تعدد أسباب النزول في تفسيره فرمان اسماعيل إبراهيم

٩٨. هو الحافظ الكبير أحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد العسقلاني، المنفرد بمعرفة الحديث في الأزمنة، صاحب المؤلفات الكثيرة النافعة ت (٨٥٢هـ). انظر: الشوكاني (محمد بن علي) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، د.ت: ٨٧/١-٩٢.

٩٩. انظر ابن حجر: فتح الباري: ٣٥٦/٧.

١٠٠. انظر الطبري: ٨٦/٤، وانظر: مسلم: الصحيح- كتاب الجهاد والسير- ١٤٠٧/٣ ح (١٧٩١) وأحمد: المسند: ٣١/١، ٣٣، ١٢٩، ١٧٩.

١٠١. انظر الطبري: ٨٨٤-٨٩، وأخرج البخاري: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول (اللهم العن فلاناً، وفلاناً وفلاناً) فنزلت الآية، انظر البخاري: الصحيح- كتاب المفازي: ٤٢/٥ ح (٤٠٦٩) و-كتاب التفسير ٢٠٢/٦ ح (٤٥٥٩).

١٠٢. انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز: ٢٢٦/٣.

١٠٣. رشيد رضا: تفسير المنار: ١١٧/٤.

١٠٤. البخاري: الصحيح- بدء الخلق- ٩٩/٤ ح (٣٢٣١). ومسلم: الصحيح- كتاب الجهاد والسير- ١٤٢١/٣ ح (١٧٩٥). والأخشبان: الجبلان المطبقان بمكة، وهما أبو القبيس والأحمر، والأخشب كل جبل خشن غليظ الحجارة. انظر: ابن الأثير: النهاية: ٣٢/٢.

المصادر والمراجع

١. الألوسي (أبو الثناء شهاب الدين محمد بن عبد الله) (ت ١٢٧٠هـ) روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت- د. ت.

٢. ابن الأثير: مجد الدين المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ). النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.

٣. أحمد: فاضل شاکر والوليد: فرج توفيق: المنتقى في علوم القرآن، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٩م.

٤. البخاري: محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٢هـ): الصحيح، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٥. البزار: أبو بكر أحمد بن عمر العتكي (ت ٢٩٢هـ) البحر الزخار، المشهور ب(مسند البزار) تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، ط١، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٦. البغوي: الحسين بن مسعود (ت ٥١٦هـ): معالم التنزيل، تحقيق: خالد عبدالرحمن العك، ومروان سوار، دار المعارف، بيروت- لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٧. البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، دار المعرفة، بيروت- لبنان،

١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٨. الترمذي: محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ): سنن الترمذي: (الجامع) دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، د.ت.

٩. ابن تيمية: احمد بن عبدالحليم بن عبد السلام (ت ٧٢٨هـ): مقدمة في أصول التفسير، تحقيق د.عدنان زرزور، ط٢، دار القرآن الكريم، الكويت، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

١٠. ابن الجوزي: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي الحنبلي (ت ٥٩٧هـ): زاد المسير في علم التفسير، تحقيق د. محمد عبد الرحمن عبدالله، دار الفكر للطباعة، بيروت- لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١١. ابن أبي حاتم: عبد الرحمن الرازي التميمي (ت ٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

١٢. الحاكم: أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ): المستدرک علی الصحیحین، دار الکتاب العربي، بيروت- لبنان، د.ت.

١٣. ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت ٣٥٤هـ): الصحيح، بترتيب ابن بلبان: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٤. ابن حجر: احمد بن علي بن محمد (ت ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ت.

- تقريب التهذيب، دار الرشيد، سوريا- حلب، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

- تهذيب التهذيب، طبعة مصورة عن طبعة دار المعارف النظامية في الهند، ١٣٢٦هـ.

- فتح الباري، شرح صحيح البخاري، تحقيق الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٥. لسان الميزان، ط٢، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.

١٦. حمد: غانم قدوري: محاضرات في علوم القرآن، ط١، دار الكتاب للطباعة، بغداد، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٧. الحموي: شهاب الدين ياقوت بن عبدالله (ت ٦٢٦هـ). معجم الأدباء، ط٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م. معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٨. ابن حنبل: الإمام أبو عبدالله احمد بن محمد الشيباني (ت ٢٤١هـ) المسند، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

١٩. الخازن: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي (ت ٧٢٥هـ) لباب التأويل في معاني التنزيل، ط٢، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.

- موقف الإمام الطبري من تعدد أسباب النزول في تفسيره فرمان اسماعيل إبراهيم
٢٠. ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق (ت٣١١هـ) تحقيق محمد مصطفى الاعظمي، ط١، المكتب الاسلامي، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٢١. الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ): تاريخ بغداد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، د.ت.
٢٢. الدارقطني: علي بن عمر (ت٣٨٥هـ): السنن، ط٤، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢٣. أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ) السنن، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
٢٤. الداوي: شمس الدين محمد بن علي (ت ٩٤٥هـ)، طبقات المفسرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢٥. الذهبي: شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ميزان الاعتدال، في نقد الرجال، تحقيق محمد البجاوي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
٢٦. الرازي: فخر الدين أبو عبدالله محمد بن عمر (ت٦٠٦هـ) التفسير الكبير، ط١: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٢٧. رضا: محمد رشيد (ت١٣٥٤هـ) تفسير القرآن الحكيم، المشهور (بتفسير المنار)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، د.ت.
٢٨. الزرقاني: محمد عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦م.
٢٩. الزركشي: بدر الدين أبو عبدالله محمد بن بهادر (ت٧٩٤هـ): البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٢م.
٣٠. الزركلي: خير الدين: الأعلام، ط١، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان - ١٩٨٤م.
٣١. السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، عالم الكتب، بيروت- لبنان، د.ت.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الدرر المنتور في التفسير بالمأثور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- طبقات المفسرين: تحقيق: علي محمد عمر - ط١، مكتبة وهبة القاهرة، ١٣٩٦هـ.
٣٢. الشوكاني: محمد بن علي (ت١٢٥٠هـ) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

- موقف الإمام الطبري من تعدد أسباب النزول في تفسيره فرمان اسماعيل إبراهيم
٣٣. ابن الصلاح: أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري: علوم الحديث المشهور بـ (مقدمة ابن الصلاح) دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٣٤. الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)، المعجم الكبير: تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. ط٢، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
٣٥. الطبري: محمد بن جرير (ت٣١٠هـ) جامع البيان في تأويل أي القرآن، ط٢: مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
٣٦. ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبدالبر النمري (ت٤٦٣هـ) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة نهضة مصر- القاهرة، د. ت.
- ابن عبدالمنعم: أبو عبدالله محمد بن عبدالمنعم الصنهاجي الحميري (ت٧٢٧هـ)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق د. إحسان عباس، ط٢، مكتبة: لبنان، ١٩٨٤م.
٣٧. ابن عطية: أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت٥٤٦هـ) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق المجلس العلمي بفاس، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
٣٨. أبو علبة: عبد الرحيم فارس: أسباب نزول القرآن، دراسة وتحليل، الوكالة العربية للتوزيع، د.ت.
٣٩. القاسمي: محمد جمال الدين (ت١٣٣٢هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ط٢، دار الفكر بيروت- لبنان، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
٤٠. القرطبي: أبو عبدالله محمد بن احمد الأنصاري الخزرجي (ت٦٧١هـ)، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، د.ت.
٤١. الكتبي: محمد بن شاكر (ت٧٦٤هـ)، فوات الوفيات، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة بمصر، د.ت.
٤٢. ابن كثير: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ت (٧٧٤هـ).
- البداية والنهاية: ط١، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
٤٣. ابن ماجه: أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ) السنن، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة العلمية، بيروت- لبنان- د.ت.
٤٤. المزي: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن (ت٧٤٢هـ) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٤٥. مسلم: الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ) الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل البابي الحلبي، د.ت.
٤٦. النسائي: عبدالرحمن احمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ) تحقيق: د. عبدالغفار سليمان البغدادي، وسيد كسروي حسن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١١هـ-١٩٨١م.

موقف الإمام الطبري من تعدد أسباب النزول في تفسيره فرمان اسماعيل إبراهيم

٤٧. الواحدي: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت٤٦٨هـ) أسباب النزول، دار الكتاب العلمية- بيروت- لبنان، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٤٨. أبو يعلى: أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت٣٠٧هـ) المسند، تحقيق: حسين سليم أسد، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.